

Distr.: Limited
2 July 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة العشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أذربيجان*، الأرجنتين*، أرمينيا*، إسبانيا، أستراليا*، إكوادور، ألمانيا*، أندورا*، أوروغواي، أوكرانيا*، آيرلندا*، آيسلندا*، إيطاليا، البرتغال*، بلجيكا، بوتسوانا، البوسنة والهرسك*، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*، بيرو، تايلند، تركيا*، الجبل الأسود*، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا*، جورجيا*، الدانمرك*، سان مارينو*، السلفادور*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، السويد*، شيلي، صربيا*، الصومال*، غواتيمالا، فرنسا*، فنلندا*، قبرص*، كازاخستان*، كرواتيا*، كوستاريكا، كولومبيا*، لايفيا*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية*، موريتانيا، موناكو*، النرويج، النمسا، نيكاراغوا*، نيوزيلندا*، هندوراس*، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان*: مشروع قرار

.../٢٠

القضاء على التمييز ضد المرأة

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وباتفاقية

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالالتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري،

وإذ يذكر بإعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ومؤتمرهما الاستعراضيين المعقودين في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وإعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض نتائج ديربان التي اعتمدت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩،

وإذ يذكر أيضاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٣/٢٠٠٠ المؤرخ في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وبقرارها ٣٤/٢٠٠١ في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وبقرارها ٢٢/٢٠٠٣ في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وكذلك بقرار المجلس ٣٠/٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن إدماج حقوق الإنسان للمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبقراري المجلس ١٧/١٢ المؤرخ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و٢٣/١٥ المؤرخ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة،

وإذ يضع في اعتباره أن المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحظر التمييز على أساس نوع الجنس وتتضمن ضمانات تكفل تمتع النساء والرجال، والفتيات والفتيان، بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد من أن النساء في كل مكان لا يزلن يتعرضن لحرمان كبير نتيجة قوانين وممارسات تمييزية ومن أن المساواة بحكم القانون وبحكم الواقع لم تتحقق في أي بلد من بلدان العالم،

وإذ يقر بأن النساء يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز،

وإذ يقر أيضاً بأن لا بد من مشاركة النساء الكاملة والمتساوية في جميع مضامير الحياة لتحقيق التنمية الكاملة والشاملة لأي بلد على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،

وإذ يدرك أن القضاء على التمييز ضد المرأة يستلزم النظر في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الخاص الذي تعيشه النساء، وإذ يقر بأن القوانين والسياسات والتقاليد والأعراف التي تحد من مساواة المرأة بالرجل في التمكّن من المشاركة الكاملة في العمليات الإنمائية وفي الحياة العامة والحياة السياسية هي قوانين وسياسات وتقاليد وأعراف تمييزية ومن شأنها أن تساهم في تأنيث الفقر،

وإذ يدرك أيضاً أن عدد النساء والفتيات يشكل أكثر من نصف عدد سكان العالم وأن المساواة في الحقوق والتكافؤ في الفرص ضروريان لتحقيق تنمية مستدامة اقتصادية وسياسية واجتماعية وإيجاد حلول دائمة للتحديات العالمية، وأن المساواة بين الجنسين تعود بالنفع على النساء والرجال وعلى الفتيات والفتيان في المجتمع ككل،

وإذ يضع في اعتباره التحديات التي لا تزال تعترض جميع البلدان في كل أنحاء العالم في التغلب على أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة،

وإذ يؤكد على ضرورة تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع أنحاء العالم،

وإذ يعترف بالعمل الذي اضطلع به جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولجنة وضع المرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيون بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، وبالالتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وبأشكال الرق المعاصرة، وبالعمل الذي اضطلعت به هيئات ووكالات وآليات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل القضاء على التمييز في القانون والممارسة في جميع أنحاء العالم، وإذ يحيط علماً بالعمل الذي أنجزته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا الشأن،

وإذ يرى أن فترات الانتقال السياسي تشكل فرصة سانحة للنهوض بالمساواة بين المرأة والرجل في المشاركة والتمثيل في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،

١- يعترف بالعمل الأولي الذي أنجزه الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، ويحيط علماً بتقريره الأول^(١)؛

٢- يقر بالنهج البناء الذي انتهجه الفريق العامل ويطلب إليه أن يسير على النهج نفسه في أدائه لولايته وأن يبقي قنوات الحوار مفتوحة مع الدول من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة في جميع المجالات من منطلق التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، واضعاً في اعتباره الممارسات الجيدة التي أحدثت تحولاً في سياقات مختلفة وفي ضوء اختلاف الوقائع التي تعيشها النساء؛

٣- يرحب بالأولويات المواضيعية التي حددها الفريق العامل ولا سيما منها الحياة العامة والحياة السياسية، والحياة الاقتصادية والاجتماعية، والحياة الأسرية والثقافية، والصحة والسلامة؛

- ٤ - يطلب إلى الفريق العامل أن يولي، في أدائه لولايته، اهتماماً خاصاً لأهمية الحق في التعليم بوصفه مفتاح تمكين النساء والفتيات في جميع المضامير وضمان المساواة وعدم التمييز؛
- ٥ - يطلب إلى الفريق العامل أيضاً أن يولي، في أدائه لولايته، عناية خاصة للممارسات الجيدة التي أسهمت ولا تزال في تعبئة المجتمع ككل، بما فيه الرجال والفتيان، من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة؛
- ٦ - يطلب إلى الفريق العامل كذلك أن يقدم، في أدائه لولايته، الدعم لمبادرات الدول الرامية إلى التصدي لأشكال التمييز المتعددة ضد المرأة عندما تكون بصدد تنفيذ التزاماتها بصفتها دولاً أطرافاً في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والالتزامات المرتبطة بها عند الاقتضاء؛
- ٧ - يؤكد أن دعم تمكين النساء في جميع المجالات ضروري لتحقيق المساواة؛
- ٨ - يشدد على أهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية وفي اجتثاث الفقر، ويؤكد على ضرورة تعزيز المساواة في الأجر المدفوع لقاء العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وعلى ضرورة تعزيز الاعتراف بقيمة العمل بلا أجر الذي تؤديه النساء، إلى جانب وضع وتشجيع سياسات تسهل التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية؛
- ٩ - يطلب إلى الدول أن تضمن تمثيل المرأة الكامل ومشاركتها الكاملة بالمساواة مع الرجل في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بوصف ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين ولتمكين النساء والفتيات وعاملاً حاسماً في اجتثاث الفقر؛
- ١٠ - يطلب إلى الدول أن تتعاون مع الفريق العامل وأن تساعد في أداء مهمته، وأن تزوده بجميع ما يطلبه من معلومات ضرورية متوفرة وان تنظر بجدية في الاستجابة للطلبات التي يقدمها لزيارة بلدانها حتى يتمكن من أداء ولايته بفعالية؛
- ١١ - يدعو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية وهيئات المعاهدات والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وكذلك القطاع الخاص، لأن تبدي تعاوناً تاماً مع الفريق العامل في أداء ولايته؛
- ١٢ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره وفقاً لبرنامج العمل السنوي لمجلس حقوق الإنسان.